إجماع فلسطيني على إدانة الهروب من الانتخابات

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

في مواجهة الرفض الشعبي الشامل لإلغاء الانتخابات في أراضي الحكم الذاتي المحدود؛ انبرى المعنيون بمصادرة الإرادة الشعبية للدفاع عن خيار وقرار رئيس السلطة. لكن قدرتهم على المحاججة استحالت عبثية وشديدة البؤس في مواجهة غضب النخب الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، وجميع الفصائل وقوائمها ومنتسبيها، والأوروبيين والروس وغيرهم. فكل هؤلاء التقوا جميعا على رفض الهروب من الانتخابات واستنكار الإعلان عن تأجيلها إلى أجل غير معلوم، وطالبوا بالتراجع، والإعلان عن مواعيد قريبة جديدة. فلم تكن هناك أي قراءة لقرار عباس سوى أنه استشعر الخطر على نفسه وعلى حاشيته. فقد كانت هناك العديد من الإشارات الدالة على الذعر من احتمالات حصول قائمة "المستقبل" التابعة للتيار الإصلاحي في حركة فتح، وكذلك قائمة "الحرية" التي شكلها القدوة والبرغوثي؛ على نتائج وازنة في المجلس التشريعي، وعندئذ سيكون الذين حاول رئيس السلطة إخراجهم من النافذة؛ قد عادوا إلى مؤسسة التشريع والرقابة من أوسع الأبواب.

غير أن المكلفين بالدفاع عن موقف الرئيس عباس، وهم من حلقته الضيقة؛ أظهروا ضآلة في القدرة على تخليق الذرائع، وراوحوا في مربع الحديث العاطفي عن القدس التي لم تشهد في السنوات الماضية أي محاولة من السلطة لتعزيز صمود أهلها أو تخفيف الضغوط عنهم. وتحاشى هؤلاء الإشارة إلى الرأي الذي أعلنته لجنة الانتخابات الفلسطينية المركزية، الذي أكدت فيه على أن تصويت الغالبية العظمى من المقدسيين متاح، ويمكن للقلة التي تحت السيطرة الإسرائيلية، أن تمارس حقها الانتخابي بتدابير بسيطة وعديدة، ستكون على الرغم من سهولتها، سابقة وتحديا يكسر الفيتو الإسرائيلي على الانتخابات في القدس، بدل منطق انتظار الموافقة، وتأجيل الانتخابات، إلى حين حصول السلطة على الموافقة الإسرائيلية.

> **المكلفون بالدفاع عن موقف عباس من حلقته الضيقة أظهروا ضآلة في تخليق الذرائع وراوحوا في مربع الحديث العاطفي عن القدس التي لم تشهد أي محاولة من السلطة لتعزيز صمود أهلها**

الشريحة الصغيرة التي تدافع عن هروب عباس من الانتخابات تتشكل من الحاشية، ولوحظ أن أعلاهم صوتا هم الذين خاب أملهم في أن يُدرجوا في قائمة فتح التي شكلها عباس، إما باعتبارهم من أدواته خلال السنوات العشر الماضية، أو لأن عباس يضمن طواعيتهم دون إدراجهم في قائمة. وعندما ينفي هؤلاء أن إلغاء الانتخابات كان بسبب استشعار الخسارة المحققة؛ يزعمون بأن قائمة عباس كانت ستحقق فوزا كاسحا، ويستشهدون بالنسب مدفوعة الأجر، مراكز استطلاعات رأي فلسطينية، لكي تساعد على الترويج لقائمة عباس بتعلية شأنها، علما وأن هذه المراكز عرضت بضاعتها قبل أن تظهر أسماء المُدرجين في القوائم، وتلك أضافت لخلافات فتح الداخلية خلافا جديدا وعميقا!

ومن المفارقات أن حركة حماس، التي أدركت مبكرا أن رئيس السلطة سوف ينقلب على العملية الانتخابية، وأنه سيدعوها إلى المحاصصة في حكومة أمر واقع؛ كانت سبّاقة إلى رفض إلغاء الانتخابات. فقد خرج إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة عبر شاشة "قناة الأقصى" لكي يُعدد النقاط التي جرى التوافق الفصائلي عليها في القاهرة، وأخلّ عباس بها وأدار ظهره. وتعقيبا على ما طرحه عباس في خطابه مساء يوم الخميس 27 مايو، كشرط لكي يأخذ حماس معه إلى محاصصة؛ وهو أن توافق الحركة على الشروط الدولية للعملية السلمية، بمعنى أن تلتزم حل الدولتين، قال هنية مذكرا إن حركته وافقت على وثيقة الأسرى، ما يعني ضمنا تلبية الشرط الأساس وهو قبول حل الدولتين. وقد تعمّد هنية القول بأن حماس وافقت على ما جاء في الوثيقة "مرفوعة الرأس ودون أن تخجل من أحد". أي أن هذا الشرط ملبى وليس في حاجة إلى اشتراط رغم رفض حماس للمحاصصة.

واللافت أن رئيس السلطة، كلما خذلته أفكاره وأوقعه اللسان في الزلل، كان في الوقت نفسه يخدم حماس دون أن يدري، ويفتح على نفسه أبوابا لا يستطيع إغلاقها. فعندما اشترط على حزب فلسطيني كحماس، أن يرضى بشروط الرباعية؛ سُمع من يردون عليه في الشارع الفلسطيني: لماذا لم تشترط أو حتى تطلب من إسرائيل، أن تتخفف ـ أمام الرباعية الدولية ـ من الأحزاب التي لا تجاهر برفض أي شكل من التسوية وحسب؛ وإنما تتأبّط فوق ذلك خطابا يدعو إلى طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وتقف بالمرصاد لمن يقترب من فكرة الجلوس على مائدة المفاوضات؟

وبالفعل فإن إسرائيل دأبت منذ سنوات على تشكيل حكومتها من معارضي عملية التسوية وتعطيهم حقائب وزارية سيادية، حتى باتت حكومتها مؤخرا متناغمة تماما مع المستوطنين في الضفة. فلماذا يقتصر شرط استرضاء اللجنة الرباعية على الجانب الفلسطيني؟ ذلك علما بأن من يتحاشون تلبية شروط الرباعية، على الجانب الفلسطيني، لا يشكلون الحكومة ولا يؤثرون فيها. وفي الحقيقة، تجاهل عباس، وتجاهل هنية بدوره، الإفصاح عن كون العملية الانتخابية قد انطلقت أصلا بعد تفاهمات غير معلنة في القاهرة، أكدت على ما يشترطه عباس على حماس، لكن الرجل يعاود الاشتراط في سياق الحجج المرسلة لتبرير الهروب من الانتخابات!

كذلك كان الأجدر بحماس، التي لم تستطع تمرير صيغة تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية، وقبلت بالتتابع، نزولا على إصرار عباس؛ أن تطلب استقالة الرئيس على أن تظل هذه الاستقالة مؤجلة التنفيذ إلى ما بعد ظهور جميع النتائج، شرط أن يتوقف عباس عن إصدار قرارات بمراسيم غير دستورية، يمكن بإحداها أن ينقلب على نتائج العملية الانتخابية وعلى القوائم، وعلى لجنة الانتخابات المركزية نفسها.

كان أداء الحاشية التي تدافع عن قراره مثيرا للسخرية في محاولته استثارة الفلسطينيين ضد تيار الإصلاح الديمقراطي. فعلى الرغم من تكرار تنبيه الحاشية بضرورة الإقلاع عن اللعب بمصطلح "المال السياسي" في غير محله، فإن الحاشية لا تعرف المعنى الحقيقي لهذا المصطلح، وكل ما تريده هو الاستمرار في محاولة تأثيم المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات للمجتمع الفلسطيني من خلال تيار الإصلاح.

غير أن الفلسطينيين على قناعة بأنهم لم يكونوا في أي يوم، قادرين على الاستغناء عن مساعدات الأشقاء، وأن السلطة الفلسطينية نفسها لم تكن يوما قادرة على الاستغناء عن المساعدات حتى وإن جاءت من أطراف غير صديقة فعليا، وذات اشتراطات غليظة كالولايات المتحدة. فإذا كانت هذه السلطة تتلقى سنويا 800 مليون دولار مشروطة أمنيا وسياسيا (أوقفها الرئيس ترامب واستنكر عباس وقفها) فعلى أي المساعدات تنطبق صفة المال السياسي، عليها أم على المساعدة الإماراتية التي لا تشترط شيئا، ولا حتى تأييد تيار الإصلاح لاتفاق التطبيع مع إسرائيل؟ ثم كيف يحق لمن يتلقى مالا مشروطا بالأمن مع السياسة، تعيير وتأثيم المال المخصص لمساعدات اجتماعية ليس لمن يقدمونها شروط؟ وما هو الحكم على المال الذي يتوسّله عباس من قطر، كلما سافر إليها؟

الطريف أن مثل هذه الأصوات التي تتقصّد الإمارات دون غيرها من العديد من الدول التي أسست علاقات مع إسرائيل؛ لا تستطيع الاستدلال على ملمح واحد، يؤسس لمظنة المال السياسي المشروط، لأن تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح لم يحافظ على برنامج منظمة التحرير ومخرجات مؤتمراتها أيام عرفات وحسب بل زاد عليه تبعا لازدياد التعنّت الإسرائيلي!

هل تدفع زلات لسان الدبيبة إلى تقديم خيار التقسيم على المصالحة؟

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

أوقع رئيس الحكومة الليبية المؤقتة المهندس عبدالحميد الدبيبة نفسه في العديد من المطبات خلال الفترة الماضية، وتورط بشكل اندفاعي في مواقف ما كان له أن يقع فيها، لاسيما وهو يدرك أن نقاط الخلاف الكبرى لا تزال قائمة خاصة بين شرق البلاد وغربها، وأن الجراح لم تندمل بعد وكل محاولة لصب الزيت عليها تعني قطع الطريق أمام الحل والعودة إلى المواجهة التي قد تؤدي هذه المرة إلى التقسيم الفعلي للبلاد. وهذا الأمر بات مطروحا بقوة لدى الكثيرين، وهناك من يعتقد أنه قادم لا محالة طالما أن العقل السياسي الليبي لم يستنبط بعد رؤية براغماتية لتجاوز آلام الماضي والاتجاه نحو المصالحة الشاملة.

كانت البداية عندما انتشر تسجيل فيديو للدبيبة وهو يتناول "ماكياطة" في مقهى شعبي بطرابلس، ويتحدث إلى بعض النازحين من بنغازي بأنهم سيرجعون إلى مدينتهم عندما تعود إلى أحضان الوطن، بما يعني أنها مدينة مختطفة من قبل الجيش الذي يتشكل من عسكريين ينتمون إلى كل مناطق ليبيا بما فيها طرابلس نفسها، بل إن بنغازي والمنطقة الشرقية عموما تحتضنان حاليا أعدادا كبيرا من أبناء غرب البلاد الذين هجرتهم الميليشيات سواء بسبب موالاتهم للنظام السابق أو بسبب دعمهم للجيش. وهناك مخيمات للنازحين من الغرب في كل مدن الشرق، وهم يطمحون إلى العودة إلى بيوتهم ومزارعهم في مناطقهم، بدءا من تاورغاء ووصولا إلى ترهونة، ولكن الجماعات المسلحة المحسوبة على مركز الحكم في طرابلس تمنعهم من ذلك.

وعندما أعلن الدبيبة عن قراره بعقد الاجتماع الثالث لمجلس الوزراء في بنغازي، كان عليه أن يضع تحوله إلى المدينة في سياق الوضع السائد، وألا يوافق على خطة الاستقرار المتعمّد التي وضعها بعض مساعديه، بإرسال مسلحين من طرابلس لتأمين زيارته إلى بنغازي، وهم في أغلبهم من عناصر الميليشيات التي تحول قادتها إلى أصحاب قرار سياسي بقرار من فايز السراج للاستقواء بهم على منافسه آنذاك فتحي باشاغا، وأبقى عليهم الدبيبة للحفاظ على توازنات لا تخدم حسابات السلام.

لقد كانت كلمات الدبيبة داخل المقهى كافية لتثير حالة من الاحتقان ضده في المنطقة الشرقية، ولكن وصول المسلحين إلى مطار بنينا لتسلم صالة الاستقبال فيه والترتيب لتأمين موكب الوفد الحكومي، كشف عن وجود خلل في فهم طبيعة الواقع، ومن ذلك فإن بنغازي استقبلت خلال الأسابيع الماضية أغلب الوزراء لتسلم مسؤوليات وملفات حكومة الثني، وتم تأمين تحركاتهم دون أي إشكال يذكر، والدبيبة ذاته زار طبرق وتولت القوى الأمنية والعسكرية تأمين رحلته، والأمر ذاته بالنسبة إلى رئيس المجلس الرئاسي. ثم إن من يتهمون الجيش بالسيطرة على شرق البلاد وقائده المشير خليفة حفتر بالدكتاتورية، يعنون بذلك في ما يعنون، أنه قادر على ضبط الأمن ولاسيما في الخطط الموجهة غير القابلة للاختراق، وبالتالي فلا خوف على رئيس الحكومة والوزراء من الذهاب إلى بنغازي والاجتماع فيها.

كان يمكن لملمة الوضع، ولكن الحكومة المؤقتة صرحت بأن طائرة رئيسها ومساعديه مُنعت من الهبوط في بنغازي، وهو ما استغلته الأطراف الرافضة للسلام وللحل السياسي للتحريض من جديد ضد الجيش وقيادته وضد توحيد المؤسسات والمصالحة، وكان رد الجيش "نفنّد ما جاء في وسائل الإعلام المتطرفة والتي تمتهن خطاب الكراهية وبث بذور الفتنة والشقاق بين الليبيين ونؤكد أننا على استعداد تام لاستقبال الوفود رفيعة المستوى وضمان أمنها وسلامتها على أعلى مستوى"، مؤكدا ترحيبه بالحكومة ورئيسها للاجتماع في بنغازي واستعداده لتأمين كامل تحركاتها على أن يتم التنسيق مع وزارة الداخلية وأجهزتها المتخصصة.

اعتقدنا أن الموضوع انتهى عند هذا الحد، ولكن الدبيبة زاد من صب الزيت على النار عندما قال إنه تعرض للمنع من النزول في مطار القرضابية بسرت من قبل المرتزقة الأجانب، رغم أننا ندرك جيدا أنه نزل بالمطار في الثامن من مارس الماضي بتنسيق تام مع اللجنة العسكرية المشتركة، وذلك لحضور جلسة البرلمان لمنح الثقة لحكومته، وأنه لم يتحدث عن تلك الواقعة في حال حدوثها فعلا إلا بعد 50 يوما، ما يشير إلا أنها تندرج ضمن المزيد من توتير الأجواء. وضمن محاولة تبرير موقف ميليشيات مدينته مصراتة باستمرارها في رفض الاستجابة لقرار اللجنة العسكرية وللمطالب الأممية والدولية بفتح الطريق الساحلية، وهو ما تم إبلاغه للسفير الأميركي والمبعوث الأممي بأن لا فتح للطريق طالما أن المرتزقة الروس في سرت، في حين أن الجيش لم يمتنع عن فتح الطريق رغم أن الآلاف من المرتزقة والقوات التركية لا يزالون موجودين في غرب البلاد، وفي مصراتة ذاتها.

> **رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة كان عليه أن يعمل على قطع الطريق أمام محاولات التقسيم، وأن يصنع مبادرات الحل بدل أن يتورط في زلات لسان ومواقف تدفع نحو استمرار الأزمة**

المفاوضات وجدت لحلحلة القضايا المصيرية بين الخصوم، والخلافات لا تحل دائما عبر الوساطات، والسيد الدبيبة باعتباره رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية ووزيرا للدفاع، وكما اجتمع بأمراء الحرب في طرابلس ومصراتة، كان يمكن أن يتخلى عن مرجعيته الجهوية ومواقفه الشخصية وأن يذهب إلى بنغازي ويجتمع بقيادة الجيش، وأن يتعامل مع جميع الأطراف. فليس المهم أن يعترف بأن تلك القوات هي جيش وطني فعلا، ولا أن يحب حفتر، ولكن المهم أن يعترف بأن تلك القوات بقيادة حفتر هي التي تبسط نفوذها على الشرق والغرب وجزء كبير من وسط البلاد، وأي حل للأزمة يَفترض التعامل مع هذا الواقع، تماما كما فعلت اللجنة العسكرية المشتركة التي بدأت اجتماعات بالتنافر قبل أن تصل إلى مرحلة التكامل في تحديد الأولويات وترتيب الأوضاع الميدانية.

الدبيبة هو بالأساس رجل أعمال محظوظ وناجح، والسياسة كانت هوايته خلال السنوات الماضية، وقد أوصله تداخلها مع المال إلى منصب كبير في ظل توازنات جهوية ومناطقية مستوحاة من وضع البلاد قبل 70 عاما، عندما تأسست وفق نظام فيدرالي ناتج عن مخلفات الحرب العالمية الثانية وأقرّته الأمم المتحدة، وتم إلغاؤه في تعديلات الدستور عام 1963، لتتحول ليبيا إلى دولة واحدة، ثم جاء العام 2011 بعواصفه، التي كان من إفرازاتها الدعوة إلى عودة الفيدرالية، ورغم أن صوت الوطنيين كان أقوى من هذه النزعة التقسيمية المدعومة من أطراف خارجية، إلا أن اللعبة تم تمريرها، وظهرت في شكل مبادرة أطلقها رئيس مجلس النواب عقيلة صالح لحل الأزمة القائمة خلال السنوات العشر الماضية، وتبنتها الأمم المتحدة وعملت بعثتها على تحويلها إلى واقع من خلال مخرجات الحوار السياسي المتعلقة بانتخاب المجلس الرئاسي والحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية وحوار بوزنيقة لتوزيع المناصب الكبرى في المؤسسات السيادية وفق ترتيبات تمنع أبناء هذا الإقليم أو ذلك من الأمل في الوصول إلى وظائف في الدولة لأنها موقوفة على أبناء إقليم آخر.

كان على رئيس الحكومة الحالية أن يعمل على قطع الطريق أمام محاولات التقسيم، وأن يحصّن نفسه بالعقلاء ممن تهمّهم مصلحة ليبيا قبل المصالح الحزبية والجهوية والشخصية، وأن يصنع مبادرات الحل بدل أن يتورط في زلات لسان ومواقف تدفع نحو استمرار الأزمة، وأن يتجاوز وسوسات من يحاولون إقناعه بأن عودة الصراع ستمكنه من إطالة عمر حكومته لسنوات كما حدث مع السراج الذي انقلب على التفاهمات والاتفاقيات فوصل بالبلاد إلى الحرب الملتهبة وما أفرزته لاحقا من حرب باردة، يحاول البعض إعادتها إلى صراع ميداني محتدم، كما قال الدبيبة نفسه.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk